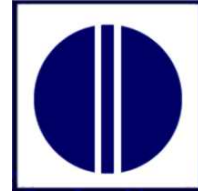




United Nations Development Programme



IPALMO

## برعاية مجلس الشيوخ في الجمهورية الإيطالية

بناء قدرات المؤسسات البرلمانية"  
وتعزيز مشاركة المواطن في الدول العربية والشرق الأوسط"  
لبنان- العراق- الأردن

## زيارة دراسية للبرلمان الإيطالي

### الكلمة الافتتاحية

د. سليم نصر  
مستشار رئيسي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية  
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

3-11 شباط/فبراير 2008

روما

سعادة رئيس مجلس الشيوخ الايطالي السيد فرانكو ماريني،

حضرة ممثل وزارة الخارجية الايطالية السيد الان جيورجيو ماريا ايكونوميدس،

أصحاب السعادة أعضاء المجالس النيابية في الجمهورية الايطالية، المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية العراقية والجمهورية اللبنانية،

حضرة رئيس معهد IPALMO الايطالي وعضو البرلمان الأوروبي السيد جيان دي ميكلس،

حضرات السيدات والسادة الخبراء والباحثون والمشاركون،

يسرني ويشرفني باسم برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن أرحب بكم في هذه الزيارة وورشة العمل بضيافة البرلمان الايطالي الذي نشكره على استقباله هذه الورشة وتقديمه كل التسهيلات لنجاحها، والتي تنظم بالتعاون مع شريكنا في المشروع، معهد "إيبالمو" الإيطالي - معهد العلاقات بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، ونشكر أيضاً مجدداً الحكومة الايطالية على دعمها لهذه المبادرة. ويسرنا أن يشارك في هذه الورشة والزيارة نخبة من البرلمانيين من العراق والأردن ولبنان وإيطاليا إلى جانب نخبة من خبراء وباحثين ايطاليين وعرب.

تشكل التنمية البرلمانية، وهي من أكثر الحقول نمواً في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مدخلاً استراتيجياً لتعزيز الحكم الديمقراطي. وتلعب المؤسسات البرلمانية القوية دوراً فعالاً وناجحاً في التعبير عن إرادة الشعب وإقرار القوانين ومساءلة الحكومة. كما انها تمارس الرقابة على الموازنة وتضطلع بدور أساسي في التوفيق بين مصالح المنتخبين المختلفة. ومن شأنها كذلك ضمان التوازن مع السلطة التنفيذية. وتساهم البرلمانات الفعالة في إحلال العدالة والتوازن في المجتمع بإشراك المواطنين والجمعيات الشعبية في عملية وضع السياسات وصنع القرار.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوقت الحالي على انجاز عددٍ من البرامج التي تشكل مدخلاً للإصلاح البرلماني في بلدان مختلفة من المنطقة العربية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذا الدور من خلال برامج وطنية للتعاون مع البرلمانات في أكثر من 15 دولة عربية، كما يقوم بتقديم الدعم من خلال نشاطات إقليمية مثل هذه الزيارة تشارك فيها أكثر من دولة عربية ويشرف عليها برنامج إدارة الحكم في الدول العربية الذي أشرف بتمثيله في هذا الاجتماع.

ويأتي هذا الاهتمام المتزايد بتفعيل دور البرلمانات العربية من قناعتنا الراسخة بأن البرلمان يشكل حجر الأساس في البناء السياسي الديمقراطي الحديث. ان المؤسسة البرلمانية عندما

وإذا كانت البرلمانات العربية قد شهدت في السنوات الأخيرة توسعاً تدريجياً لدورها في النظام السياسي والحياة العامة، فهي لا زالت في في معظمها تفتقر للصلاحيات الدستورية الكافية وللقدرة المؤسسية والفنية والكفاءة التشريعية وللجراة على الرقابة والمتابعة النقدية لأعمال السلطة الإجرائية.

ويأتي مشروع "بناء قدرات المؤسسات البرلمانية وتعزيز مشاركة المواطن في دول المشرق العربي" ضمن سلسلة البرامج التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم البرلمانات العربية. وقد اختيرت للمشاركة بهذا المشروع كل من المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية العراقية والجمهورية اللبنانية. فالتجربة البرلمانية في مجالس الدول الثلاث قديمة لكنها تختلف من حيث مضامين التجربة التاريخية والظروف الخاصة بكل من الدول الثلاثة.

كانت تجربة البرلمان اللبناني الذي تأسس في العام 1928 متواصلة واستمرت ولو بصعوبة خلال سنوات الحرب اللبنانية من العام 1975 حتى العام 1990 ولقد تكون تقليد برلماني لبناني عريق ومتواصل. وقد لعب أعضاء مجلس النواب اللبناني دوراً أساسياً في التوصل إلى اتفاق الطائف عام 1989 الذي أنهى الحرب اللبنانية. وفي العام 1990 أقر مجلس النواب اللبناني تعديلات دستورية بناءً على اتفاق الطائف، وقد حققت إصلاحات في النظام السياسي، كما وسع من سلطات واختصاصات البرلمان في مواجهة السلطة التنفيذية. ولعب البرلمان اللبناني دوراً ملحوظاً في التشريع لمرحلة إعادة الإعمار خلال التسعينات. ونأمل أن يلعب مجدداً دوراً ايجابياً في الخروج من الأزمة الراهنة التي يمر بها لبنان.

أما التجربة البرلمانية في الأردن والعراق على الرغم من غناها، فقد مرت في فترات انقطاع مرتبطة بالظروف السياسية التي عاشتها البلاد.

ففي الأردن، أعطى القانون الأساسي الصادر عام 1928 لإمارة شرق الأردن الشرعية الدستورية لإدارة شؤون البلاد. وقد تم انتخاب خمسة مجالس تشريعية خلال فترة الإمارة كان أولها في عام 1929 أما آخرها فكان في عام 1947. بعد قيام المملكة الأردنية الهاشمية وصدر الدستور الجديد عام 1946 تم الأخذ بنظام المجلسين، مجلس نواب منتخب ومجلس أعيان يختار أعضاءه الملك. في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات عُلقت صلاحيات البرلمان الأردني ونقلت إلى السلطة التنفيذية، وتم تأسيس مجلس وطني استشاري بالتعيين مهمته إسداء النصح للسلطة التنفيذية ومساندتها. واستمر هذا المجلس بالعمل من عام 1978 حتى عام 1984 حين أعلنت الحكومة العودة إلى النظام البرلماني ودعت مجلس الأمة التاسع الذي عُلقت سنة 1978 للاجتماع مجدداً، واستمر هذا المجلس بممارسة سلطاته حتى عام 1989 حيث جرت انتخابات لمجلس نيابي جديد. وجاء قانون الأحزاب السياسية لعام 1992،

أما العراق فقد عرف تجربة برلمانية بدأت في العام 1926 لكن لم يقدر لها أن تتواصل وتتطور على نحو يخلق ثقافة برلمانية مستقلة وبنية إدارية تحتية للعمل البرلماني. استؤنفت هذه التجربة في أواسط الثمانينات من القرن الماضي على نحو كان تابعاً تماماً لسلطة تنفيذية مطلقة، ولم تتضمن تلك التجربة أي لون من ألوان العمل البرلماني المستقل. باشر العراق تجربته البرلمانية الجديدة من خلال المجلس الوطني أولاً، ثم الجمعية الوطنية، التي انتخبت في أول انتخابات ديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر عام 2006. البرلمان العراقي مؤسسة في طور البناء في دولة في طور إعادة التشكل في ظروف شديدة الصعوبة. وهناك حاجة ملحة إلى تطوير قدرات البرلمان العراقي على النحو الذي يخدم أهداف الإصلاح والوفاء الوطني في المرحلة الجديدة في العراق.

لذلك وجدنا أن هناك فائدة من المقارنة والتعامل مع التجارب البرلمانية في الدول الثلاث بشكل يستفيد الكل من تجارب الآخرين.

وفي إطار هذا المشروع، عقدت ورشة إقليمية في بيروت من 23 إلى 25 تموز/يوليو 2007. حضر الورشة أعضاء من البرلمان، وباحثون وخبراء وممثلون عن المجتمع المدني من لبنان، العراق، الأردن وإيطاليا. وركزت الورشة بشكل خاص على دور تحديد أساليب تعزيز الوظيفة التمثيلية للبرلمانات في الدول العربية المشتركة وعلى ترسيخ دور البرلمانات في تعزيز التنمية الإقليمية واللامركزية وعلى دور البرلمانات في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. كما أجريت في إطار هذا المشروع ثلاث دراسات بحثية في كل من العراق، الأردن، لبنان وإيطاليا لتقييم الدور التمثيلي للبرلمان ودوره في تعزيز اللامركزية وفي مكافحة الفساد. وسوف تسمح نتائج هذه الدراسات بالمقارنة مع تجارب الدول المشاركة. كما ستنتشر نتائج الأبحاث وستصبح متاحة قريباً على الموقع الخاص بهذا المشروع على الانترنت ضمن الموقع الحالي "البرنامج إدارة الحكم في الدول العربية" POGAR، والذي سيتضمن أيضاً كافة المواد والوثائق الأخرى ذات الصلة.

نتطلع اليوم من خلال هذه الزيارة إلى التعرف إلى التجربة البرلمانية الإيطالية بالتفصيل من خلال برنامج غني من الزيارات والاجتماعات وورشات العمل وسوف تساهم هذه اللقاءات بإجراء المقارنات مع التجربة البرلمانية الإيطالية الراسخة في الممارسة الديمقراطية والتي واجهت أيضاً الكثير من التحديات والصعوبات في تاريخها المعاصر. وتشعر دول المشرق العربي بشيء من القرب من التجربة الإيطالية بسبب الثقافة المتوسطة المشتركة وبسبب العديد من الصلات التاريخية بين إيطاليا والمشرق العربي.

نشركم مجدداً على مشاركتكم، ونأمل أن تكون أعمال هذه الورشة والجولة الدراسية مفيدة ومثمرة لنا جميعاً.